الفصل الأول

تجربة التخطيط فى مصر

obeikandl.com

obeikandl.com

تجربة التخطيط فى مصر

فـيما يلـي عرض موجز يتناول مراحل تطور السياسة الإقتصادية فى مصر، ويوضـح أساليب التخطيط الإقتصادي التي آخذت بها الدولة فى كل مرحلة مع تحديد الأسس الإستراتيجية لكل خطة وملامحها ومؤشراتها وأهم نتائجها ، وهي كالتالي:-

1- مرحلة اقتصاد السوق (حتي ثورة 1952) :

إتسم الإقتصاد المصري قبل ثورة يوليو 1952 بالتبعية ، وتميز بنقص رؤوس الأموال ، وإنتشار البطالة المقنعة في القطاع الزراعي ، وضعف التصنيع ، والإعتماد علـى تصـدير المـواد الأولية وبشكل رئيسي محصول القطن ، بالإضافة لإنخفاض مستويات المعيشة وتدني متوسط دخل الفرد .

كانـت السياسـة الإقتصـادية فى تلك المرحلة موجهة أساساً لخدمة المصالح الإقتصادية والسياسية للدول الأجنبية وبصفة خاصة إنجلترا [1] .

حيث إستمر حال المجتمع المصري بعد الحرب العالمية الثانية يعاني أزمات مـتزايدة إجتماعـياً وسياسـياً وإقتصادياً كمجتمع تابع في إطار الإقتصاد الرأسمالي العالمـي وبفعـل السـيطرة الأستعمارية الإنجليزية مما أدي لتدهور مستوي المعيشة وعجز الإقتصاد عن النمو.

لم تبدأ الدولة في الأخذ بمفهوم التخطيط إلا عندما قرر مجلس الوزراء بتاريخ 1945/3/24 الموافقة على تشكيل لجنة لوضع برنامج عام للمشروعات الحيوية التي تفتقر إليها الدولة ، وقدمت اللجنة برنامجاً يحدد التكاليف المبدئية بمبلغ (150) مليون جنية ويستغرق تنفيذه خمس سنوات . ثم عدل مجلس الوزراء هذا البرنامج فى 1946/9/23 وخفض المبلغ المقدر للتكاليف إلى25 مليون جنية ، وأحيل المشروع للبرلمان الذي أقره وأدخل عليه بعض التعديلات، ثم صدر القانون 77 لعام 1946 بإعتماد مبلغ 22 مليون و 240 ألف جنية لتنفيذ أول مشروع للتنمية فى مصر

---

[1] سعد طه علام (دكتور) وآخرون ، " التخطيط الإقتصادي فى جمهورية مصر العربية " ، مطبعة العشري ، جسر السويس ، القاهرة ، 1997 ، ص 75.

وهو مشروع السنوات الخمس الأولى (1947/46- 1951/50)" [1] وبذلك تعتبر هذه أول محاولة للتخطيط الإقتصادي فى مصر.

2- مرحلة إقتصاد القطاع الخاص (1952 - 1956) :

إتسمت هذه المرحلة بالتدخل الحكومي المحدود الهادف إلى تحقيق إصلاح إجتماعي وعدالة فى توزيع الثروة بين فئات المجتمع عن طريق التشريعات . وفي هذه الفترة كان القطاع الخاص هو الذي يمتلك ويدير القطاعات الأساسية للإقتصاد القومي (الزراعة ، الصناعة ، البنوك ، التجارة الخارجية والداخلية ، والتأمين والنقل والمنافع العامة) . حيث إقتصر تدخل الحكومة فى بداية الثورة على مشروعات البنية الأساسية وخاصة الري . وقدر إسهام القطاع العام في عام 1952 بحوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي فى حين أسهم القطاع الخاص بنسبة 87%. [2] .

بدأ التفكير في تغيير البنيان الإقتصادي المصري مع بداية التخطيط التأشيرى الجزئي حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول عام 1952 ، وفي أكتوبر عام 1953 تم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي . وكان الفكر الإقتصادي السائد فى تلك الحقبة يعتقد أن مهمة الحكومة هي دراسة وإعداد أهم المشروعات التنموية ، على أن يقوم القطاع الخاص بتمويل تلك المشروعات . ولكن عندما لم يقدم القطاع الخاص على تمويل أهم المشروعات الحيوية مثل

مشروعات الحديد والصلب والورق والأسمدة والأسمنت ، إضطرت الدولة إلى التدخل والإسهام فى رؤوس أموال تلك المشروعات .

وكان التدخل الحكومي في هذه الفترة الزمنية محدوداً ويتمثل في إنشاء الشركات الكبري المختلطة التي تضمن فيها الدولة حداً أدني من الأرباح للمساهمين لجذب المدخرات بالإضافة للتدخل المباشر في بعض الأحيان لتوزيع بعض السلع النادرة مثل

---

[1] فوزي رياض فهمي (دكتور) ، " تنظيم الأجهزة التخطيطية فى مصر " : ، ورقة بحثية رقم (65) – معهد التخطيط القومي – سبتمبر 1990 .

[2] محمد سلطان أبو علي (دكتور) ، وآخرين ، " أصول علم الإقتصاد . النظرية والتطبيق "، كلية التجارة ، وجامعة الزقازيق ، 1981 ص 25 .

الأسمنت وحديد المباني عن طريق التراخيص ، وفقاً لأولويات محددة بدلاً من رفع أسعارها لتحقيق توازن العرض والطلب . كما تدخلت الدولة في بيع العملات الأجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي المحدد .

3-مرحلة تزايد التدخل الحكومي (1957 - 1960) :

شهدت هذه الفترة بداية التحول من سيطرة القطاع الخاص إلى إقتصاد القطاع العام الذي بدأ بإسهام الحكومة في إنشاء الشركات الصناعية ، ثم تزايد التدخل الكومي مع تأميم المصالح البريطانية والفرنسية ، حيث كان تأميم قناة السويس نقطة تحول هامة فى سياسات الاقتصاد المصري ، ومن ثم إنعكس على وسائل التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتخطيط لها .

بدأت الدولة بعد عام 1955 في إنشاء أجهزة التخطيط "لجنة التخطيط القومي" ثم إيجاد منصب وزير الدولة للتخطيط . وقد زاد نصيب القطاع العام في الدخل المحلي الإجمالي إلى 18% ، وفي الإستثمار القومي إلى 74% من إجمالى قيمته [1] يعاب على تلك الفترة أن التأميمات التي تمت فيها كانت دون فلسفة واضحة وعلى أسس غير أيدلوجية .

4- فترة التنمية بالتخطيط (1960- 1970) :

قام جهاز التخطيط المركزي (لجنة التخطيط القومي ثم وزارة التخطيط) بالإستعانة بخبرات عديدة لإعداد الخطة القومية الشاملة (1961/60- 1970/69) وكان هدف هذه الخطة هو مضاعفة الدخل القومي خلال العشر سنوات (61/60- 70/69) وبعد ذلك تم تقسيم الخطة العشرية إلى خطتين خمسيتين ، كانت أهداف تلك الخطة :

- زيادة إجمالي الإنتاج المحلي من 2525 مليون جنية فى سنة الأساس (59/ 1960) إلى 3601 مليون جنية في نهاية الخطة الخمسية الأولى (1965/64)

---

[1] سعد طه علام (دكتور) ، وآخرون ، " التخطيط الإقتصادي فى جمهورية مصر العربية " ، مرجع سابق 79.

بزيادة تقدر بحوالي 42.2% عن سنة الأساس ، ثم إلى 4941 مليون جنية فى نهاية المرحلة الثانية من الخطة العشرية 1970/69 بزيادة قدرها 95.7% عن سنة الأساس [1] .

- كمـــا هدفت هذه الخطة إلى زيادة القيمة المضافة من 1282 مليون جنية فى سنة الأساس 1960/59 إلى 1795 مليون جنية فى نهاية المرحلة الأولى من الخطـــة العشرية بزيادة 40% من سنة الأساس ، ثم إلى 2564 مليون جنية بزيادة 100% فى نهاية المرحلة الثانية 1970/69.
- وإســـتهدفت تلـــك الخطة زيادة حجم العمالة من 5.975 مليون مشتغل يمثلون 28.2% من مجموع السكان فى نهاية المرحلة الثانية 1970/69 بزيادة 49.5 % عـــن سنة الأساس . هذه الأرقام بناءاً على تقديرات الخطة لأعداد السكان بحوالي 25.7 مليون نسمة عام 1960/59 ، وحوالى 31.7 مليون نسمة عام 1970/69 .
- وهدفـــت الخطـــة الشاملة إلى زيادة متوسط الإنتاج السنوي للمشتغل من 439 جنـــية فى سنة الأساس، ثم إلى 514 جنيه في نهاية المرحـــلة الأولى بزيادة 17% ، عـــن سنة الأساس ، ثم إلى 553 جنية في نهاية المرحلة الثانية 69/ 1970 بزيادة نحو 26% عن سنة الأساس .
- وإستهدفت الخطة أيضاً زيادة متوسط الدخل الفردي من 50 جنية (سنوياً) فى ســـنة الأساس إلى 62.500 جنية في نهاية المرحلة الأولى للخطة العامة بزيادة تقدر بحوالي 25% عن سنة الأساس ، ثم إلى 81 جنية في نهاية المرحلة الثانية بنسبة زيادة حوالي 62 % عن سنة الأساس .

إستثمارات الخطة(1961/60- 1965/64) و(1966/65- 1970/69) :

قدرت الخطة العامة حجم الإستثمارات اللازمة لتحقيق أهدافها بحوالي 1577 مليون جنية في المرحلة الأولى للخطة العشرية ، منها نحو 931 مليون جنية بالعمالة

---

[1] عبد الحميد محمد القاضي (دكتور) ، " مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي " ، دار الجامعات المصرية ، 1979 ، ص 527 .

المحلـية و646 ملـيون جنـية بالعملات الأجنبية ، وحوالي 1717 مليون جنية في المرحلة الثانية 1966/65- 69 /1970منها 1168 مليون جنية بالعملة المحلية و549 مليون جنية بالعملات الأجنبية .

وكـان إعتماد الدولة في هذه الخطة على القطاع العام لتنفيذ الجزء الأكبر من تلك الإستثمارات وتغيير هيكل الإنتاج .

نتائج الخطة [1] :

الإنتاج :

كشـفت تقاريـر المتابعة أن الإقتصاد القومي قد حقق إنتاجاً قدره 3474.1 مليون جنية بنهاية السنة الخامسة للخطة (1965/64) مقوماً بالأسعار الثابتة ، بزيادة قدرها 926.2 مليون جنية عن سنة الأساس،وبنسبة زيادة محققه تقدر بحوالي 94.3% من النسبة المستهدفة للزيادة (جدول (1)) .

ووصـل إجمالي الإنتاج القومي فى نهاية السنوات الخمس التالية، أي في سـنة 1970/69 لحوالي 2556.8 مليون جنية بزيادة قدرها 1271.6 مليون جنية وبنسبة زيادة محققة قدرها 98.9% عن سنة الأساس .

أدت الـزيادة المحققـة فـي إجمالي الناتج القومي إلى رفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي بالأسعار الثابتة من 50.2 جنية في سنة الأساس 1960/59 إلى 59.8 جنـية في نهاية الخطة الخمسية الأولى سنة 1965/64 ، والي 63.4 جنية فى نهاية السنوات الخمس التالية (جدول (2)) .

كما زاد إجمالي الدخل المحلي بالأسعار الجارية من 1285.2 مليون جنية سنة الأساس إلى نحو 1975 مليون جنية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى سنة 1965/64 بنسبة زيادة محققة حوالي 86% من النسبة المستهدفة للزيادة (جدول (3)) .

---

[1] سعد طه علام (دكتور) ، وآخرون ، " التخطيط الإقتصادي في جمهورية مصر العربية " ، مرجع سابق ص ص 94 - 117 .

الأجور :

إرتفعـت إجمالـي قيمة الأجور من 495.5 مليون جنية فى سنة الأساس 59/ 1960 إلى 890.3 مليون جنية فى نهاية السنوات الخمس الأولى ، بنسبة زيادة 62% عـن سـنة الأساس . ثم إرتفعت إلى 1179.7 مليون جنية فى نهاية السنوات الخمس التالية أي في سنة 1970/69 بنسبة زيادة 114.7% عن سنة الأساس

العمالة

زاد عـدد المشتغلين من 6.006 مليون مشتغل فى سنة 1960/59 ليصبح 7.374 مليون مشتغل عام 1965/64 بزيادة حوالي 1.368 مليون مشتغل ، وبنسبة زيـادة تقدر بنحو 22.1% عن سنة الأساس ، وهو ما يقدر بحوالي 25.03% من مجمـوع السـكان ، وبذلك تكون الخطة قد حققت زيادة في حجم العمالة أكثر من المسـتهدف . ثم زاد عدد المشتغلين في نهاية المرحلة الثانية من الخطة ليصل إلى 8.275 ملـيون مشتغل سنة 1970/69 ، وهذا العدد يمثل نسبة حوالي 25.77% من عدد السكان المقدر لذات العام ، وبذلك فقد تحققت زيادة في حجم العمالة قدرها نحو 37.8% عن سنة الأساس ، وزيادة المحققة في المرحلة الثانية من الخطه أقل من المستهدفة بنحو 12% (جدول (4))، مع ملاحظة أن القوي العاملة في القطاع الزراعي قدرت بنحو 4 مليون عامل في نهاية الخطة (1970/69) .

الأستهلاك :

تزايدت معـدلات الإستهلاك بمعدلات مرتفعة جداً تفوق ثلاثة أمثال معـدلات النمو السكاني ، حيث زادت معدلات الإستهلاك الخاص سنة 69/ 1970 لتصـل لحوالي 110% مما كانت عليه في سنة الأساس وهو ما يقدر بحوالـي 1939.6 مليون جنيه ، ويمثل قدر هذا الإستهلاك الخاص بحوالي 66.3% من إجمالي الناتج القومي (جدول (5)) .

كذلك زاد حجم الإستهلاك النهائي من 1199.7 مليون جنية سنة

جدول رقم (1)

الانتاج المستهدف والمحقق ونسب الزيادة خلال الخطة الخمسية الأولى

61/60 – 1965/64 بالأسعار الثابتة لسنه 1960/59

وبالمليون جنيه

القطاع	الانتاج المحقق فى سنه الأساس 60/59	الانتاج المستهدف فى السنة الخامسة 65/64	الانتاج المتحقق فى السنه الخامسة 65/64	نسبة الزيادة المحققة فى الزيادة المستهدفة %	زيادة النسبة فى السنه الخامسة عن سنه الأساس %
الزراعة	581.6	700.2	679.1	82.2	16.8
الصناعة	1086.7	158.4	1469.9	77.6	53.3
الكهرباء	18.4	39.9	37.9	90.7	106.0
التشييد	102.1	220.2	181.2	67.0	77.5
القطاعات السلعية	1788.8	2540.7	2368.1	93.2	32.4
النقل والمواصلات	135.5	199.1	208.6	114.9	53.9
التجارة والمال	165.3	231.4	209.6	67.0	26.8
المبانى السكنية	76.0	86.1	84.0	79.2	10.5
المرافق العامة	11.1	13.9	13.4	82.1	20.7
الخدمات الأخرى	371.2	613.6	59.4	9.4	59.1
قطاعات الخدمات	759.1	1144.1	1106.0	96.7	45.7
المجموع الكلى	2547.9	3684.8	3474.1	94.3	36.4

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير متابعة الخطة الخمسية عام 1966، ص 5، 8.

جدول رقم (2)

اجمالى الدخل المستهدف والمحقق ونصيب الفرد منه ونسبة الزيادة

خلال الخطة الخمسية الأولى 60/61-1965/64بالأسعار الثابتة لسنه 1960/59

بالمليون جنيه

القطاع	الدخل المحقق فى سنه الأساس 1960/95	الدخل المستهدف فى السنه الخامسة 64/ 1965	الدخل المحقق فى السنه الخامسة 64/ 1965	نسبة الزيادة المحققة الى الزيادة المستهدفة %	زيادة السنة الخامسة عن سنه الاساس %	متوسط معدل النمو السنوى%
الزراعة	405.0	491.7	477.0	83.0	17.8	3.6
الصناعة	256.3	420.5	385.0	78.4	50.2	8.5
الكهرباء	9.8	26.0	22.4	77.8	128.6	18.5
التشييد	47.1	102.3	92.6	82.4	96.6	17.1
القطاعات السلعية	718.2	1040.5	977.0	80.3	36.0	6.4
النقل والمواصلات	92.9	150.0	157.6	112.3	69.6	11.2
التجارة والمال	129.2	170.0	151.9	55.6	17.6	3.4
المباني السكنية	73.0	82.3	8.1	86.3	9.7	1.9
المرافق العامة	6.4	8.0	7.7	81.3	20.3	3.7
الخدمات الأخرى	265.5	388.8	387.9	99.3	46.1	8.0
قطاع الخدمات	557.0	799.6	785.2	93.8	38.5	6.8
المجموع الكلي	1285.2	1840.1	1762.2	86.0	37.1	6.5
نصيب الفرد من اجمالى الدخل المحقق بالجنيه	50.2	62.5	59.8	76.4	19.1	3.5

المصدر: وزارة التخطيط، تقارير المتابعة عام 1966.

جدول رقم (3)

تطور الأهمية النسبية لاجمالى الدخل المحلى بمختلف قطاعات الاقتصاد

خلال الستينات (بالأسعار الثابتة لسنه 1960/59)

بالمليون جنيه

	سنه الاساس 1960/95		نهاية الخطة الخمسية الأولى 1965/64				نهاية السنوات الخمس التالية 1970/96			
القطاع			المستهدف		المحقق		المستهدف		المحقق	
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %
الزراعة	405	31.5	512	28.5	477	27.1	627	24.5	525	25.1
الصناعة والكهرباء والتشييد	313	24.4	591	32.9	500	28.3	877	34.2	600	28.7
مجموع القطاعات السلعية	718	55.9	1103	61.4	977	55.4	1504	58.7	1125	53.8
قطاعات التوزيع والخدمات	567	44.1	692	38.6	785	44.6	1060	41.3	965	46.2
الاجمالى	1285	100	1795	100	1762	100	2564	100	2090	100

المصدر: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة سنه 1972.

الأســـاس 1960/59 إلى 1900.3 مليون جنية في نهاية المرحلة الأولى من الخطـــة العشـــرية بنسبة زيادة 58.4% عن سنة الأساس ، ثم إلى 2656.6 مليون جنية عام 1970/69 بنسبة زيادة نحو 121.4% عن سنة الأساس .

كـــان لتزايد الإستهلاك النهائي أثرة السلبي الذي أدي إلى تجميد نسبة الادخار المحلي لحوالي 13% من إجمالي الناتج القومي خلال فترة الستينات ولـــم يصـــل للنســـبة المستهدفة (20%) مما أدي إلى الإعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي إزدياد عجز ميزان المدفوعات .

الإستثمارات :

توضـــح تقارير المتابعة أن الإستثمارات المنفذة فعلاً خلال الستينات من 60/ 1961 إلى 1970/69 في قطاع الزراعة قاربت ما قيمته 94% من المقرر إستثماره فـــي هذا القطاع ، ووصلت الإستثمارات المنفذة في قطاع الصناعأكثر من ضعف ما كـــان مقرراً إستثماره في هذا القطاع ، وقفزت الإستثمارات المنفذة في قطاع التشييد لتصـــل لســـتة أضعاف ما كان مقرراً إستثماره عند بداية الخطة ، ولم يتم تنفيذ سوى نصف ما كان مقرراً إستثمارة في قطاع الكهرباء (جدول رقم (6)) .

بالنسبة للقطاعات الخدمية ، فقد وصلت الأستثمارات المنفذة في قطاعي النقل والمواصـــلات والإسكان إلى 205% ، 189% مما كان مقرراً إستثماره في كل من القطاعيـــن المذكوريـــن بالتـــتابع ، وتضاءلت لتصل لحوالي 12% في قطاع التجارة والمـــال ، بينما لم تحظ المرافق العامة إلا بنسبة ضئيلة من الاستثمارات المنفذة فعلاً (حوالى 17%) مما كان مقرراً تنفيذه (جدول رقم (6)) .

ميزان المدفوعات :

شـــهد مـــيزان المدفوعـــات عجزاً متزايداً خلال الفترة المذكورة نتيجة لزيادة الـــواردات مـــن مستلزمات الإنتاج الصناعي نتيجة لإعطائه أولوية في الإستثمارات ومستلزمات الإنتاج الحربي والمستلزمات الخاصة بالنفقات العسكرية ، ونتيجة للتوسع في الإستثمار والإستهلاك بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي .

جدول رقم (4)

تطور حجم وهيكل العمالة خلال الستينات

القطاع	سنه الاساس 1960/59		سنه 1965/64			سنه 1970/96			زيادة 1970/69 عن سنه 59/ 1960 %
	العدد بالمليون	الأهمية النسبية %	العدد بالمليون	الأهمية النسبية %	الزيادة عن سنه 1960/95	العدد بالمليون	الأهمية النسبية %	الزيادة عن سنه 1965/64 %	
الزراعة	3.245	54.0	3.751	50.9	15.6	4.048	48.9	7.1	24.8
الصناعة والكهرباء والتشييد	0.801	13.3	1.188	16.1	48.3	1.327	16.0	11.7	65.7
مجموع القطاعات السلعية	4.044	67.3	4.939	67.0	22.1	5.375	64.9	8.8	32.9
قطاعات التوزيع(1)	0.854	14.2	1.014	13.7	18.6	1.149	13.9	13.3	34.5
قطاعات الخدمات الأخرى(2)	1.108	18.5	1.421	19.3	28.3	1.751	21.2	23.2	58.0
مجموع قطاعات التوزيع والخدمات	1.962	32.7	2.435	33.0	24.1	2.900	35.1	19.1	47.8
المجموع العام	6.006	100	7.374	100	22.8	8.275	100	12.2	37.8
عدد السكان بالمليون	25.615		29.456			32.115			
قوة العمل المدنيه	6.711		7.918			8.986			
نسبة قوة العمل الى مجموع السكان	%26.2		%26.9			27.3			
نسبة التوظف	%89.5		%93.1			92.1			

(1) النقل والمواصلات والتخزين والتجارة والمال.

(2) الاسكان والمرافق العامة وخدمات أخرى.

المصدر: وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة سنه 1972.

obeikandl.com

جدول رقم (5)

تطور الاستهلاك النهائى خلال السنينات

بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه

البيان	سنه الاساس 59/ 1960	1965/64		1970/69	
		مليون جنيه	الزيادة عن سنه الاساس %	مليون جنيه	الزيادة عن سنه الاساس %
الناتج القومى الاجمالى	1375.6	2191.8	59.3	2926.6	112.8
حجم الاستهلاك الخاص	971.6	1462.9	50.6	1939.6	110.0
نسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج القومى	%70.6	%66.7		%66.3	
حجم الاستهلاك النهائى الى الناتج القومى	228.1	437.4	91.8	717.0	214.3
نسبة الاستهلاك النهائى	%16.6	%19.9		%24.5	
حجم الاستهلاك النهائى	1199.7	1900.3	58.4	2656.6	121.4
نسبة الاستهلاك النهائى	%87.2	%86.6		%9.8	

المصدر: وزارة التخطيط، تقارير المتابعة سنه 1972.

جدول رقم (6)

اجمالى الاستثمار المقرر والمنفذ خلال الستينات (بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)

القطاع	1965/64-61/60		1970/69-66/65		المنفذ خلال الستينات	المقرر خلال الستينات	المنفذ الى المقرر %
	المقرر	المنفذ	المقرر	المنفذ			
الزراعة	347.4	355.0	412.0	355.9	710.9	759.4	93.6
الصناعة	444.7	43.9		509.0	912.9	444.7	205.3
الكهرباء	144.2	112.6	555.0	242.5	355.1	699.2	50.8
التشييد	5.0	13.2		17.7	30.9	5.0	618.0
مجموع الصناعات السلعية	941.3	884.7	967.0	1125.1	2009.8	1908.3	105.3
النقل والمواصلات	279.0	294.2		1278.4	572.6	279.0	205.2
التجارة والمال	5.0	19.5	255.0	12.3	31.8	260.0	12.2
الاسكان	199.0	161.5		214.9	376.4	199.0	189.2
المرافق العامة	50.4	50.5	495.0	41.9	92.4	545.4	16.9
الخدمات الأخرى	102.2	102.6		74.0	176.6	102.2	172.8
مجموع القطاعات الخدمية	635.6	628.3	750.0	621.5	1249.8	1385.6	90.2
المجموع الكلي	1576.9	1513.0	1717.0	1746.6	3259.6	3293.9	98.9
نسبة اجمالى الاستثمار المحلى الى اجمال الناتج القومى %		%17.3		%13.3	%15.3		
معامل رأس المال		2.2		3.0	2.6		

المصدر: وزارة التخطيط، الاطار العام للخطة، تقارير المتابعه، عام 1972.

5- فترة توقف التخطيط :

حدثـت عوامل فجائية أعاقت تنفيذ خطط التنمية في مصر منذ بداية عام 1965، حيـث تـم إستبدال الخطة الخمسية 1966/65 - 1969 / 1970 ، بخطة تمتد سبع سنوات 1966/65 - 1972/71 ، ولم تنفذ هذه الخطة بسبب حرب 1967 ، ثم أعد جهـاز التخطيط خطة ثلاثية للسنوات 1968/67 - 1970/69 عرفت بخطة الإنجاز بقصد التركيز على إستكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها وإستخدام الطاقات العاطلة ، لكـن الضغوط الكثيرة والأحداث المتلاحقة على المجتمع المصري في ذلك الوقت لم تساعد جهاز التخطيط على إعداد خطة قابلة للتنفيذ ، فتم استبدال ذلك بتخصيص باب للمشروعات الجديدة في الميزانية العامة السنوية .(يدعو ذلك إلى إعداد خطط طوارئ بإستمرار لمجابهة أي ظروف طارئة) .

وإتسمت الفتره من (1967إلى 1974) بإتباع سياسة إقتصادية استثنائية أحكمت فـيها الدولـة قبضـتها على كافة جوانب النشاط الإقتصادي فى مصر ، وإتسع حجم القطـاع العام والقطاع الحكومي ومجالات نشاطهما ، وسادت حالة من الركود سوق الأوراق المالـية نتـيجة لإنعدام ثقة الأفراد بعد التأميمات ، وأفتقد الجهاز المصرفى دوره فـى تمويل المشروعات والمساهمة في إنشائها ، وتضاءل دور القطاع الخاص فـي الأستثمار للتنمية . وخلال تلك الفترة أيضاً زادت نسبة الإستهلاك الكلي بالنسبة للـناتج القومي الإجمالي ، حيث كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي يتناقص نتيجة تخفـيض الدولـة لحجم الإستثمارات للتمكن من تمويل الإنفاق العسكري ، بالإضافة لإحجـام القطاع الخاص عن المساهمة في الأستثمار ، ترتب على ذلك إنخفاض نسبة الإدخـار المحلـي وبالـتالى تراجع معدلات نمو الدخل القومي وتزايد أعباء التمويل الخارجـي وزيـادة معدلات التضخم ، وأنعكس ذلك كلة سلبياً على مستوي الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية وأصبح التركيز على كم الخدمة وليس الكيف وبالتالي تدهور مستوي تلك الخدمات .

6-فترة الإنفتاح الإقتصادي (1975 - 1981) :

نتيجة لمؤشرات تدني آداء الإقتصاد القومي سواء في القطاعات الإقتصادية أو

الخدمـــات الإجتماعية ، بدأت الدعوة لإحداث تغيرات واسعة في السياسات الإقتصادية المصرية والتي واتت الفرصة لتطبيقها بعد حرب أكتوبر 1973 ، فصدر القانون رقم 43 لسنة 1974 وهو البداية الحقيقية لسياسة الإنفتاح الإقتصادي التي جعلت الإقتصاد المصرى مختلطاً يؤدي فيه القطاع العام دوراً ملحوظاً والقطاع الخاص دوراً متطوراً فـــي النشـــاط اللإقتصادي والإجتماعي كما يستثمر المنتج الأجنبي والعربي إستثماراً مشتركاً مع المصري .

وأســـهم الإنفـــتاح الإقتصادي وسياساته في تحقيق معدلات مرتفعة للإستثمار والـــنمو ورغم ذلك فقد عاب تلك السياسات الإعتماد على مصادر تمويل غير وطنية أدت بدورها إلى زيادة المديونية الخارجية لمصر من 1.6 مليار دولار عام 1970 إلى 15 ملـــيار دولار عـــام 1979 ، كما بلغت خدمة الدين نحو 1340 مليون دولار فى نهايـــة نفـــس العـــام . وتميزت تلك الفترة بزيادة حجم الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية التي وصلت لحوالي 53% من قيمة الناتج المحلي عام 1980/79 بينما لم تبلغ قيمة الصادرات نصف قيمة الواردات [1] .

7- مرحلة سياسة الخطط الخمسية 1983/82 - 2002/97:

بعد ظهور الآثار السلبية لسياسات الإنفتاح الإقتصادي مع بداية عقد الثمانينات ، دعـــت القـــيادة السياسية في فبراير 1982 لعقد مؤتمر إقتصادي ضم المختصين من المخططين والإقتصاديين المعنيين لمناقشة أوضاع الإقتصاد المصري والمشكلات التي تعترضة وأسلوب الخروج من الأزمة الإقتصادية ، وقد إستقر رأي المشاركين في هذا المؤتمـــر على ضرورة العودة إلى التخطيط الشامل كأسلوب ومنهج لإدارة الإقتصاد القومي حتي تتمكن البلاد من الخروج من أزمتها [2] .

وفي ضوء هذا التوجه تم الإعداد لإستراتيجية طويلة الأجل للتنمية الإقتصادية

---

(1) ســـعد طـــه عـــلام (دكتور) ، " السياسة الإقتصادية فى مصر والتكامل الإقليمي " ، ورقة بحثية ، معهد التخطيط القومي ، نوفمبر ، 1995 ص 12 .

(2) معهد التخطيط القومي ، " تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الإقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (75) ، 1992 .

والإجتماعية (1982 – 2002/2001) ، ويتم تنفيذها على أربع حلقات متتالية تمثل كل حلقة منها خطة خمسية متوسطة الأجل ، وفيما يلي عرض للأهداف والأسس التي إرتكزت عليها كل خطة . ثم استعراض لأهم النتائج التي تحققت خلال تلك الفترة 82/ 1983 – 1987/86 – 2002/97.

*** أهداف خطة 1983/82 – 1987/86**[1]

- رفع معدلات الإنتاج والنمو وتحسين مستوي المعيشة .
- زيادة الإعتماد على الذات .
- الإستخدام الأمثل للموارد البشرية .
- إدارة القطاع العام على أسس إقتصادية .
- تأكيد دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي في عملية التنمية .
- الإهتمام بالبعد الإقليمي للتنمية .
- توزيع الدخل القومي بين الإستهلاك والإستثمار لصالح الإستثمار
- ضمان توزيع الموارد المتاحة توزيعاً مناسباً بتحديد أسعار المنتج عند المستوي الذي يعكس التفضيل الإجتماعي .
- إعـــادة توزيـــع الدخل بين الفئات الإجتماعية لصالح الفئات غير القادرة ، وتصحيح العلاقات السعرية بعد فتح القنوات على العالم الخارجي .
- ترشيد دعم أسعار السلع والخدمات لرعاية المستحقين والعزوف عن الأنفاق الإستهلاكي والترفي .
- الاهتمام بمشروعات صناعة المعدات الرأسمالية وصناعات قطع الغيار .

وقـــد إســـتهدفت هذه الخطة والتي تمثل الحلقة الأولي من الإستراتيجية طويلة المدي 82– 2002 تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي قدرة 8% في المتوسط سنوياً ، وقدرت حجم الإستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة بنحو 34.5 مليار جنية .

---

(1) ســـيد دحـــية (دكـــتور) ،" تجربة التخطيط فى مصر " ، محاضرة قدمت لبرنامج دعم الكوادر التخطيطية بوزارة التخطيط والمحافظات ، أعد بالتـــنسيق بين وزارة التخطيط والأمم المتحدة في الفترة من 6/30–1996/7/11 .

***أهداف الخطة الخمسية الثانية 1988/87 – 1992/91 :**

تعتبر هذه الخطة هي الحلقة الثانية من حلقات خطط التنمية طويلة الأجل التي إرتكـــزت علـــى عدة أسس إستراتيجية أهمها الأخذ بمبدأ دعم القدرة الذاتية للإقتصاد المصري وتمكينة من تمويل عملية التنمية والحد من الإستيراد وزيادة التصدير . وأهم أهداف هذه الخطة ما يلي :-

- دعم الطاقة الإنتاجية للأقتصاد القومي .
- تقوية البنية الأساسية المادية والإجتماعية بهدف رفع القدرة الذاتية للإقتصاد المضري وتمكينة من تمويل عمليات التنمية وتشجيع الاستثمار .
- تحقيق التوازن السكاني والمكاني للتنمية لمواجهة ما تعانية مصر من زيادة ســـكانية وتركـــز الكثافة السكانية العالية في رقعة محدودة من الأرض ، وصولاً إلى نمط للتوطن السكاني يخدم أهداف التنمية .
- دعـــم دور القطـــاع الخاص وتوسيع نشاطه ، حيث أن وجود خطة محددة الأهـــداف والسياســـات والمشروعات الإنمائية الملزمة للقطاع العام يتيح للقطـــاع الخاص الرؤية الواضحة والمناخ المناسب للعمل الجاد والمساهمة الفعالة في مختلف أنشطة قطاعات الإقتصاد القومي .

وقد إستهدفت الخطة الخمسية الثانية (1988/87 – 1992/91) تحقيق معدل نمـــو ســـنوي للإنـــتاج يـــبلغ في المتوسط 5ر5% ، كما إستهدفت الخطة مضاعفة الإستثمارات إلى حوالي 115.9 مليار جنية ،يساهم القطاع الخاص منها بحوالي 42% من إجمالي الإستثمارات .

***أهداف الخطة الخمسية الثالثة 1993/92 – 1997/96 :**

إستهدفت الخطة الخمسية الثالثة زيادة الموارد القومية بمعدل نمو سنوي قدرة 4.6% عـــن طـــريق تحقيق موارد قومية حوالي 233.5 مليار جنية عام 1997/96 وبمعدل نمو سنوي حوالي 5.4% للناتج المحلي الإجمالي . وقد قدرت أن يبلغ إجمالي

الإستثمارات لحوالي 154 مليار جنية .

وتتمثل أهم أهداف تلك الخطة في :-

- تحديث وتعظيم الإنتاجية في كافة النواحي الإنتاجية والخدمية .
- زيادة معدلات الادخار والحد من الإقتراض الخارجي .
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية وإعادة هيكلة القطاع العام .
- إعطاء مزيد من الاهتمام للتوزيع الإقليمي للتنمية .
- الارتفـاع بحجـم الإدخار المحلي الإجمالي إلى حوالي 25.6 مليار جنية عام 96/ 1997، ورفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق لتصل إلى 14.5%
- رفـع حجـم الصادرات السلعية والخدمية عام 1997/96 لتصل إلى حوالي 52.5 مليار جنية بمعدل نمو سنوي 5.9% .

ويلاحظ أن الخطة الخمسية متوسطة الأجل الثالثة قد واكبت بدء مرحلة سياسة الإصـلاح الإقتصادي التي بدأت من عام 1992/91 عن طريق تطبيق مجموعة من السياسـات الإقتصـادية الجديـدة الساعية لإعطاء قوي السوق والقطاع الخاص اليد الطولـى في تحريك الإقتصاد القومي ، أملاً في تحقيق معدلات أعلى للنمو والإنتاجية وقد تضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي المجالات التالية :-

- تحريـر الإقتصـاد القومـي وزيـادة الإعتماد على آليات السوق في إدارة النشاط الإقتصادي .
- زيادة مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في النشاط الإقتصادي .
- إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وتحويلة تدريجياً إلى القطاع الخاص (قانون 203 لعام 1991) .
- خفض معدلات التضخم وتحقيق الإستقرار الإقتصادي .
- خفض عجز الموازنة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي .
- تحقيق إستقرار لسعر الصرف .

وتمشـياً مع برنامج الإصلاح الإقتصادي ، تطور أسلوب التخطيط من

التخطـــيط المركـــزي الذي يعتمد على القرارات الإدارية في تحديد الأهداف وتوزيع الإستثمارات إلى أسلوب التخطيط التأشيري الذي يعتمد أساساً على السياسات

(المالية والنقدية – سياسات الإستثمار – سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي ..) .

وفـــي إطار هذا الأسلوب يعمل جهاز التخطيط على توفير البيانات والمؤشرات التي تساعد قطاع الأعمال العام والخاص على إتخاذ القرارات .

وتعمل الدولة على تحقيق أهداف الخطة من خلال السياسات المختلفة والسابق الإشـــارة إليها عن طريق التأثير على حجم الاستثمارات في قطاع الأعمال وتوزيعها على الأنشطة المختلفة فضلاً عن توزيعها المكاني والزمني .

وتقع على عاتق التخطيط مسئولية ضمان إتساق الأهداف مع الموارد المتاحة وتعبـــئة المـــوارد الضرورية ، وتعظيم العائد من إستخدامها في المجالات المختلفة ، وضمان تناسق العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية المختلفة . ويستلزم تحقيق ذلك وجود تخطيط كفء ، ليس فقط لترشيد آداء قوي السوق من خلال إستشراف المستقبل وتقليل عوامـــل عدم اليقين ، ولكن أيضاً لتعويض حالات قصور السوق (وخاصة في مجال الأستثمار في البنية الأساسية والبشرية) .

*أهداف الخطة الخمسية الرابعة 97/1998 – 2002/2001:

تعتـــبر الخطـــة الخمســـية الرابعة 97– 2002/2001 هي الحلقة الأخيرة من الإستراتيجية طويلة المدي 82 – 2002 ، والمقرر أن تبدأ بعدها الإستراتيجية طويلة المـــدي الثانـــية حتـــي سنة 2017 ، والتي يتم فيها الإتجاه نحو التخطيط بالمشاركة لتفعـــيل العملـــية التخطيطـــية وضمان تحديد أدوار محددة لشركاء التنمية إستمراراً لمسيرة الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي .

وتأتـــي الخطة الخمسية الرابعة في خضم قدر من التحولات الإجتماعية الناتجة عـــن متغيرات العولمة الأقتصادية (الخصخصة – السوق المفتوح – منظمة التجارة

العالمـــية) مما يستلزم تحديد منهجية لتعظيم وتنظيم آليات التخطيط حتى يمكن تعظيم الجهـد الإنساني وتجنب سلبيات العولمة الإقتصادية (من أهم النتائج السلبية للعولمة الـسبطالة – تهميش الفئات الضعيفة في المجتمع – إزدياد التباين بين الأغنياء والفقراء ...) مـــع تنمـــية القدرة على الإستفادة من إيجابيات العولمة التقنية (الإتصالات – الثورة المعرفية ...) . وبالتالي التمكن من تحقيق تنمية بشرية وإيجاذ الفرد الممارس بإيجابـــية لـــدورة فـــي كل المجالات والمستويات (السياسية والإدارية ، والإنتاجية ، والخدمية ، والعمل المدني ، والبحث العلمي) . وأهم أهداف هذه الخطة ما يلي :-

- إستعادة التوازن الإقتصادي ومواجهة الإختلالات المالية والنقدية .
- الخـــروج من حالة الركود وتحقيق فاعلية الأنفاق بحيث يشعر المواطنون بعائد هذا الإنفاق وترشيد هذا الإنفاق .
- الإستمرار في دعم السلع الأساسية للمستحقين من محدودي الدخل .
- رفع كفاءة الوحدات الحكومية والهيئات العامة .
- تعظيم مردود الإستثمارات العامة .
- تحفيز الصادرات وتخفيض عجز الميزان التجاري .
- توازن التنمية الإقليمية .

أهم نتائج الخطط الخمسية التي تضمنتها الإستراتيجية طويلة المدي 1982 – 2002 :-

مـــراجعة نتائج الخطط الخمسية الأربع التي شكلت حلقات تنفيذ الإستراتيجية طويلـــة المدى 1982 – 2002 ، توضح حجم الإنجازات التي تحققت بهدف تحديث المجـــتمع سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، مع مراعاة البعد الإجتماعي وإحترام الإرادة الوطنـــية فـــي عمليات التحول المتدرج من إقتصاد موجه إلى مقومات النمو الذاتي ، ومـــن إقتصاد مصنف ضمن مجموعة الدول منخفضة الدخل إلى إقتصاد يدخل ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل .

وتتمثل أهم التطورات في المتغيرات الإقتصادية الأساسية فيما يلي :-

أولاً : تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (97/96- 2000/2001) :-

أرتفـــع الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخمسية الأخيرة من 239.500 ملـــيار جنية عام 97/96 وبالأسعار الثابتة لنفس العام إلى 253.090 مليار جنية عام 98/97 ثـــم إلى 268.404 مليار جنية عام 99/98 وإلى 282.200 مليار جنية عام 2000/99 ،ووصل إلى 295.956 مليار جنية عام 2001/2000 (جدول رقم (7)) .

ويقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5% سنوياً في المتوسط خلال تسعة عشر عاماً من 87/82 حتي 2001/2000 (جدول رقم (8)) . ويرجع إنخفاض معـــدل نمو الناتج المحلي لعديد من الظواهر السلبية التي واجهت الإقتصاد المصري خلال تلك الفترة ومنها أزمة جنوب شرق آسيا وإنعكاساتها السلبية على موارد العملة الاجنبيه ، وإنخفاض تنافسية المنتجات المصرية وتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي عن المستهدف .

ثانياً : تطور معدل النمو السنوي للإستهلاك النهائى :

توضـــح بـــيانات (جدول رقم (9)) ، إرتفاع معدل نمو الإستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي بنحو 4.5% سنوياً في المتوسط خلال الفترة من 82-2001. حيـــث بلـــغ إجمالي معدل نمو الإستهلاك النهائي نحو 5.4% خلال الخطة الخمسية الأولى (1987/82) ، ثم إنخفض إلى 4.5% في الفترة (1992/86) وتلاه إنخفاضاً أكثر خلال الخطة الخمسية الثالثة (1997/92) حيث وصل في نهايتها لنحو 3.9% ، وهي الخطة التي واكبت خطوات الإصلاح الإقتصادي والتغير الهيكلي وما إقترن بها من إجراءات الخصخصة والمعاش المبكر مع عدم إحلال العاملين بالحكومة والقطاع العـــام عـــاد معدل النمو السنوي للإستهلاك النهائي للإرتفاع قليلاً ليصل إلى 4.1% خـــلال الأربـــع سنوات الأولى من الخطة الخمسية الأخيرة (2002/97) . وقد قدر متوســـط معدل نمو الإستهلاك النهائي خلال فترة الخمسة عشر عاماً للخطط الخمسية

الـثلاثة (1997/82) مـن الإستراتيجية طويلة المدي (2002/82) حوالي 4.6%، وإحـتفظ بنفس المتوسط تقريباً . عند حسابة للفترة من (2001/82) حيث تبين أنه حوالي 4.5% (جدول رقم (9)) .

ثالثاً : إجمالي الإستثمارات المنفذة خلال الفترة (83/82- 2001/2000) :

توضح بيانات (جدول رقم (10)) أن الدولة قامت بإستثمارات مادية ضخمة تقدر بنحو 742 مليار جنية خلال الفترة المذكورة ، منها نحو 353 مليار جنيه للبنية الأساسـية أي نحـو 47.6% مـن إجمالي الإستثمارات ، وحوالي 313 مليار جنيه لقطاعات الإنتاج السلعي وهو ما يعادل حوالي 42.2% من إجمالي الإستثمارات ونحو 76مليار جنية لقطاعات الخدمات الإجتماعية .

رابعاً : تطور أعداد المشتغلين خلال 19 عاماً :

تشـير البـيانات إلى زيادة معدل النشاط الناتج عن نمو قوة العمل وتزايد أعـداد المشتغلين 10.5 مليون مشتغل عام 1982/81 الى 17.984 مليون مشتغل عـام 2000/ 2001 ، كما يتضح من (جدول (11)) ، ويرجع الفضل في توفير فـرص العمـل اللازمة للأعداد المتزايدة من السكان للسياسات التي تتخذها الدولة لتشـجيع المشروعات كثيفة العمالة ، والدور الذي قام به الصندوق الإجتماعي من توفـير القروض للمستثمر الصغير ، وما يقوم به صندوق التنمية المحلية وبرنامج شروق لتوفير العديد من فرص العمل للشباب .

خامسـاً : التطور الحادث في ميزان المدفوعات خلال الفترة (82/81- 2000/ 2001) :

توضـح بيانات (جدول (12)) أن الفترة من 92/91- 1997/96 ، إنتهت بتوازن نسبي في ميزان المدفوعات . لكن نتيجة للظروف الإستثنائية التي شهدها قطاع السـياحة وإنخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام خلال عامي 98/97 ، 1999/98

بالإضـــافة لإنخفـــاض أسعار سلع دول جنوب شرق آسيا الذي أدي لزيادة كبيرة في الواردات السلعية التي لجأ التجار لتخزينها ، حدث عجز في ميزان المعاملات الجارية بلغ نحو 2.5 مليار دولار ، 1.7 مليار دولار في العامين المشار إليهما ، وإلى حوالي واحد (1) مليار دولار خلال عام 2001/2000 . وبذلك تكون الحصيلة هي إنخفاض العجـــز في ميزان المدفوعات خلال التسعة عشر عاماً من نحو 2.3 مليار دولار عام 1982/81 إلى حوالي واحد (1) مليار دولار عام 2001/2000 .

مـــن الإســـتعراض السابق للنتائج والمنجزات التي تحققت من خلال الخطط الخمســـية الأربع الأخيرة ، يمكننا القول أن المجتمع يتحرك بإيجابية في طريق التنمية المنشـــود بالـــرغم مـــن كل التحديات مقدماً للعالم نموذجاً تنموياً فريداً ، عن طريق التضـــحيات المادية الجسام وبإستخدام الخبرات البشرية ذات الكفاءة والتميز، وبإتباع منظور تنموي متكامل ، وبإتباع أساليب تخطيطية تأشيرية في خطته الأخيرة .

جدول رقم (7)

تطور الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (2001/2000-97/96)

بالأسعار الثابتة لعام 1997/96 وبالمليون جنيه

الناتج المحلى للقطاعات الاقتصادية	97/96			98/97			99/98			2000/99			2001/2000		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
إجمالى القطاعات السلعية	32637	85895	118532	32520	93689	126209	31695.1	101401.9	132097	30292.1	109708.4	140000.5	24902.7	122338.3	147261
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	23034	55518	77552	22194	59048	81242	19861	67438	87299	20335.2	71846.5	92181.7	20841.1	75581.3	96422.4
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	20166	23250	43416	21213	24426	45639	22325.2	25683	48008.2	23229.9	26788.4	50018.3	24198.6	28094.3	52292.9
الإجمالى العام	75837	164663	240500	75927	177163	253090	73881.3	194522.9	268404.2	73857.2	208343.3	282200.5	69942.4	226013.9	295956.3

المصدر: وزارة التخطيط، " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2002/2001"، المجلد الأول، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، مارس 2001، ص 17.

جدول رقم (8)

معدل النمو السنوى المتوسط الحقيقى خلال 19 عام (2001/82) للناتج المحلى الإجمالى بالقطاعات الاقتصادية

(بالأسعار الثابتة) %

القطاعات الاقتصادية	الخمسية الأولى (87/82)	الخمسية الثانية (92/86)	الخمسية الثالثة (97/92)	الخمسة عشر عاما (97/82)	خلال أربع سنوات (2001/97)	خلال التسعة عشر عاما (2001/82)
الزراعة	3.0	2.7	3.1	2.9	3.6	3.1
الصناعة والتعدين	9.2	5.7	6.1	7.0	8.3	7.3
البترول ومنتجاته	7.3	0.6	1.0	3.0	0.2-	2.3
الكهرباء	14.6	5.9	5.0	8.5	6.9	8.2
التشييد والبناء	4.3	4.5	4.9	4.6	8.5	5.4
جملة القطاعات السلعية	6.1	3.9	4.0	4.7	5.6	4.9
النقل والاتصالات	8.1	3.4	5.5	5.7	5.9	5.7
قناة السويس	0.8	2.8	2.5-	0.4	0.2	0.3
التجارة	6.9	3.7	4.9	5.2	5.3	5.2
المال والتأمين	4.2	3.0	0.3	2.5	8.6	3.8
المطاعم والفنادق	5.7	14.9	4.1	8.2	11.3	8.9
جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية	6.2	3.9	4.3	4.8	5.6	5.0
الملكية العقارية	9.3	5.9	5.1	6.8	6.8	6.8
المرافق العامة	10.7	6.5	7.5	8.2	8.2	8.2
الخدمات الحكومية والتأمينات الاجتماعية	6.2	4.2	4.5	5.0	4.7	4.9
الخدمات الشخصية والاجتماعية	5.5	4.0	5.0	4.8	4.4	4.7
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	6.4	4.4	4.8	5.2	4.8	5.1
الإجمالى العام	6.2	4.0	4.3	4.8	5.4	5.0

المصدر: وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2002/2001"، مصدر سابق، ص 18.

جدول رقم (9)

معدل النمو السنوى المتوسط خلال 19 عام (2001/82) للاستهلاك النهائى

وعناصره (النمو الحقيقى بالأسعار الثابتة)

(%)

البيان	الخمسية الأولى (87/82)	الخمسية الثانية (92/86)	الخمسية الثالثة (97/92)	الخمسة عشر عاما (97/82)	خلال أربع سنوات (2001/97)	خلال التسعة عشر عاما (2001/82)
الانفاق على الطعام والشراب	4.2	3.7	3.3	3.7	3.3	3.6
الانفاق على غير الطعام والشراب	5.1	4.7	4.0	4.6	4.3	4.5
إجمالى الإنفاق السلعى	4.5	4.1	3.5	4.0	3.7	3.9
الانفاق الخدمى	6.3	4.7	4.5	5.2	5.1	5.2
إجمالى الإنفاق العائلى	5.0	4.2	3.7	4.3	4.0	4.1
الاستهلاك الحكومى	7.0	5.8	5.0	5.9	4.0	4.3
إجمالى الاستهلاك النهائى	5.4	4.5	3.9	4.6	4.1	4.5

المصدر: وزارة التخطيط، مصدر سابق، مارس 2001، ص 27.

جدول رقم (10)

اجمالى الاستخدامات الإستثمارية المنفذة خلال 19 عاما (2001/2000-83/82)

(بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الخطةالخمسية الأولى 87/82	الخطة الخمسية الثانية 92/87	الخطة الخمسية الثالثة 97/92	إجمالى الخمس عشرة سنه	98/97	99/98	2000/99	/2000 2001	إجمالى 19 عاما	الأهمية النسبة %
الزراعة والرى والصرف	3088.9	10154.6	17943.1	31186.6	7868.3	7978.1	8516.4	11320.3	66869.7	9.0
الصناعة والتعدين	13787.2	28936.8	39163.6	81887.6	12120.3	13267.7	14901.1	17647.4	139824.1	18.8
البترول ومنتجاته	6993.4	14873.1	22147	44013.5	7936.2	7616.2	7557.2	7349.8	74472.9	10.0
السياحة	1877.3	4193.9	8316.9	14388.1	4245.6	4647.1	4581	4250.8	31812.6	4.3
إجمالي القطاعات السلعية	25746.8	58158.4	87570.6	171475.8	32170.4	33209.1	35555.7	40568.3	312979.3	42.2
الكهرباء	4107.3	15436.1	21676.9	41220.3	4328.1	3116.3	3373	3120.9	55158.6	7.4
المقاولات	1071.1	2186.6	4463	7720.7	2703.5	1866.4	2391	2814.5	17496.1	2.4
النقل والمواصلات والتخزين	11343.5	23995.7	44802.7	80141.9	12894.1	10238.6	11964.2	11201.8	126440.6	17.0
التجارة والمال والتأمين	1505	2890.8	8047.2	12443	3134.1	3000.6	1610.8	1846.6	22035.1	3.0
الإسكان	5888.6	13660.7	20783	40332.3	7942.7	8615.5	9782	10447.9	77120.4	10.4
المرافق العامة	3372.6	8361	21986	33719.6	5094.2	5546.8	5287.7	5146.7	54795	7.4
إجمالي قطاعات البنية الأساسية	27288.1	66530.9	121758.3	215577.8	36096.7	32384.2	34408.7	34578.0	353045.8	47.6
الخدمات التعليمية	1183.1	3262.1	12498.3	16943.5	3450.6	3397.3	3258	3197.5	30246.9	4.1
الخدمات الصحية	860.5	2094.5	5535	8490	2452.2	2928	2566	2128.4	18564.6	2.5
الخدمات الأخرى	1202.8	3156.9	11253.2	15612.9	3066.5	3241.1	2768.1	2548.3	27236.9	3.7
اجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	3246.4	8513.5	29286.5	41046.4	8969.3	9566.4	8592.1	7874.2	76048.4	10.2
الاجمالي العام	56281.3	133202.8	238615.9	42810.0	77236.4	75159.7	78556.5	83020.9	742073.5	100.0

المصدر: وزارة التخطيط، مصدر سابق، مارس 2001، ص 21.

جدول رقم (11)

تطور عدد المشتغلين وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية خلال 19 عام

القطاعات الاقتصادية	عدد المشتغلين بالألف								معدل النمو السنوى للمشتغلين %					
	81/ 1982	86/ 1987	91/ 1992	96/ 1997	97/ 1998	98/ 1999	99/ 2000	2000/ 2001	خلال الخطة الخمسية الأولى	خلال الخطة الخمسية الثانية	الخطة الخمسية الثالثة	جملة 18 عام	2000/ 2001	جملة 19 عام
جملة القطاعات السلعية	5994	6684	7255	8088	8385	8670	8953	9250	2.2	1.65	2.2	2.25	3.32	2.31
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	1576	1862	2155	2528	2622	2723	2827	2943	3.39	2.97	3.24	3.20	4.10	3.34
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	2952	3452	4332	5209	5337	5481	5639	5791	3.81	4.65	3.76	3.66	2.70	3.61
الإجمالى العام	10522	11998	13742	15825	16344	16874	17419	17984	2.66	2.75	2.86	2.84	3.24	2.86

المصدر: وزارة التخطيط، مصدر سابق، سنه 2001، ص 35.

جدول رقم (12)

تطور ميزان المدفوعات الجارى خلال 19 عاما (2001/2000-82/81)

القيمة بالمليون دولار

البيان	السنوات								معدل النمو السنوى
	1982/81	87/86	92/91	97/96	98/97	99/98	2000/99	2001/2000	%
الايرادات									
مجموع الصادرات السلعية	4140.1	2434	3879.5	5345.4	5128.4	4445	6240	7005	2.8
مجموع الصادرات الخدمية	2320.1	3264.7	8053.5	9116.1	8161.4	8845.2	9655	9905	7.9
مجموع العوائد المحصله	2336.5	3362.8	4760.8	5307.9	5799	5695.4	5135	4885	4.0
مجموع الايرادات الجارية	9631	10266.1	17983.1	20731.5	20184.1	20329.1	22250	22865	4.7
المدفوعات									
مجموع الواردات السلعية	9311.5	7952.3	10054.1	15564.8	16899	16969	17500	17500	3.4
مجموع المدفوعات الخدمية	1579.1	2015	2507.5	3948.8	4876.8	4124.1	4307	5454	6.7
مجموع المدفوعات الجارية	11937.6	11190.4	14230.5	20612.9	22662.7	22037.6	22750	23865	3.7
رصيد الميزان التجارى	5171.4-	5518.3-	6174.6-	10219.4-	11770.6-	12524.0-	11260-	10495-	
ميزان المدفوعات	2306-	914.3-	3752.6	118.6	2478.6-	1708.5-	500-	1000-	

المصدر: وزارة التخطيط، مرجع سابق، مارس 2001، ص 31.